SEBHA UNIVERSITY JOURNAL VOL.01 NO. 1 2022
DOI: 10.51984/CAS.V1I1.2772

مجلة جامعة سبها
Sebha University Journal

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/CAS

تفشي ظاهرة الفساد وإشكالية الانقسام السياسي في ليبيا

*امراجع مادي بركة[1] و عبدالمطلب عبد المولى إدريس[2] و إبراهيم علي محمد الكيلاني[3]

[1]المعهد العالي للعلوم والتقنية- الابيار - قسم الإدارة والتنظيم القانوني
[2]كلية الاقتصاد الإسلامي والإدارة، قسم العلوم السياسية، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي
[3]كلية الاقتصاد الإسلامي والإدارة، قسم إدارة أعمال، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي
عبدالمطلب عبد المولى إدريس

الملخص

يهدف البحث إلى محاولة الكشف عن مدى تأثير الانقسام السياسي على ظاهرة الفساد، وتحديداً من خلال رصد واقع أداء السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي، ومدخل النظم على اعتبار أن الفساد يؤثر ويتأثر بالعديد من المتغيرات البيئية المحيطة، ومدخل دراسة الحالة.

ووفقاً للمنهجية المتبعة في هذا البحث تم الوصول إلى بعض النتائج لعل أهمها: أن عدم الالتزام بالقواعد الدستورية أدى إلى الانقسام السياسي الذي بدوره كان أحد الأسباب المهمة في تفشي ظاهرة الفساد، وإما عن التوصيات فإن أبرزها: العمل على ضرورة إنهاء حالة الانقسام السياسي، والإسراع في إصدار دستور البلاد.

الكلمات المفتاحية:

أداء السلطات الثلاثة
الفساد
الانقسام السياسي
آثار الفساد
تفشي الفساد

The spread of corruption and the problem of political division in Libya

*Amraja Madi Braka Alrjbane[1] , Abdalmatlab Abdalmoola Aderis Hamad[2] , Ibrahim Ali Muhammad al-Kilani[3]

[1]Higher Institute of Science and Technology, Al-Abyar
[2]Faculty of Islamic Economics and Administration, Department of Political Science, Al-Sayyid Muhammad bin Ali Al-Senussi University
[3]Faculty of Islamic Economics and Administration, Department of Business Administration, Al-Sayyid Muhammad bin Ali Al-Senussi University

Keywords:

The Performance Of The Three Authorities
Corruption
Political Division
The Effects Of Corruption
The Spread Of Corruption

ABSTRACT

The research aims to try to reveal the extent of the impact of the political division on the phenomenon of corruption, specifically by monitoring the reality of the performance of the three legislative, executive and judicial authorities, where the descriptive approach and the systems approach were adopted considering that corruption affects and is affected by many surrounding environmental variables, and the case study approach.

According to the methodology used in this research, some results have been reached, perhaps the most important of which are: The failure to adhere to the constitutional rules led to the political division, which in turn was one of the important reasons for the spread of the phenomenon of corruption. Issuance of the country's constitution.

المقدمة

يُعد الفساد ظاهرة خطيرة تصيب كافة المجتمعات البشرية، فهو يمس الدول النامية والمتطورة على حد سواء، ولكن بدرجات متفاوتة تتوقف على مدى الالتزام بوضع السياسات والتشريعات التي تحد من الفساد ومكافحته، وأن للفساد آثار تتجاوز الحدود المالية والمادية لتمتد إلى القيم والأخلاق والسلوق الإنساني السائد في الدول.

وتتزايد احتمالات تفشي الفساد بكل صوره واشكاله في الدول حديثة العهد بالديمقراطية، والتي تمر بمراحل انتقال بعد الثورات، ومنها ليبيا حيث نجدها أكثر عرضه لتفشي ظاهرة الفساد نتيجة انعدام المسائلة والمحاسبة والرقابة الداخلية الفاعلة على المال العام، وانعدام الشفافية في العمليات الحكومية. بالتالي تبرز أهمية دراسة موضوع الفساد لكونه يشكل عائق أمام تنفيذ أي

Corresponding author:
E-mail addresses: amrajmady@gmail.com, (A. A. Hamad) mtm67931@gmail.com ,(I. A. al-Kilani.) i.alkailani@gmail.com
Article History : Received 21 July 2022 - Received in revised form 07 December 2022 - Accepted 13 December 2022

قاعدة دستورية، ويعرقل الممارسة الديمقراطية، وجهود تحقيق التنمية الشاملة، ويتسبب في هدر المال العام في مسارات تحقق المصلحة الخاصة.

ورغم أن تأثير أداء السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية على ظاهرة الفساد في ليبيا كان واضحاً، إلا أن ذلك، لا يحول دون وضع الاصلاحات بتوفر الإرادة السياسية على استكمال تنفيذ المسار السياسي الديمقراطي، وذلك عن طريق التوافق بين الليبيين على ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، واعتماد وإصدار دستور للبلاد، وكذلك وضع السياسات التي تحد من الفساد ومكافحته بمشاركة مؤسسية ومجتمعية على حد سواء.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في محاولة دراسة تأثير الانقسام السياسي على ظاهرة الفساد بعد عام 2014م، في ليبيا، حيث لوحظ بأن الفساد يشكل ظاهرة خطيرة تهدد المجتمع وقيمه وبناء مؤسسات الدولة الديمقراطية خاصة بعد الفشل في تنفيذ المسار السياسي المحدد في الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي يوم 2011/8/3م.

وعليه، فإن مشكلة البحث تتلخص في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما مدى تأثير الانقسام السياسي على ظاهرة الفساد في ليبيا؟

وللإجابة عن هذا السؤال الرئيس يتعين علينا طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما مفهوم، وأنواع، وصور الفساد؟
2- ما الأسباب والآثار الناتجة عن الفساد؟

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من الناحية العلمية من خلال تناول موضوع تأثير الانقسام السياسي الذي تعاني منه ليبيا التي تمر بمراحل انتقالية متتالية نجم عنها تفشي مظاهر الفساد في مؤسسات الدولة الانتاجية والخدمية على حد سواء. وأما من الناحية العملية فقد يسهم هذا البحث في تزويد الجهات ذات العلاقة بالتوصيات المتعلقة بوضع آليات المعالجة لإنهاء حالة الانقسام السياسي، والحد من انتشار مظاهر الفساد.

هدف البحث:

يهدف البحث بشكل عام إلى محاولة الكشف عن تأثير الانقسام السياسي على ظاهرة الفساد في ليبيا؛ وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

أ- التعرف على مفهوم الفساد وأنواعه وصوره.
ب- معرفة الأسباب والآثار الناتجة عن الفساد.

منهجية البحث:

إن طبيعة موضوع البحث هو الذي يفرض إتباع المنهج المناسب، وبالتالي فأن هذا البحث يعتمد على المنهج الوصفي في وصف وتحليل إشكالية البحث، ومدخل النظم على اعتبار أن الفساد يؤثر ويتأثر بالظروف المحيطة، ومدخل دراسة الحالة وذلك لتركيزه على أداء السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية في ليبيا.

أدوات جمع المعلومات:

يعتمد البحث في جمع المعلومات والبيانات على الوسائل غير الميدانية المتمثلة في المصادر الأولية من تقارير وبيانات... بالإضافة إلى المصادر الثانوية التي تشتمل على الكتب والدوريات، وما نشر على شبكة المعلومات العالمية.

حدود البحث:

أولاً- الحدود الزمنية:- تمتد الحدود الزمنية للبحث من عام 2014، وذلك لبداية الانقسام السياسي في ليبيا، وتقف الدراسة عند عام 2022م، لمعرفة آخر المستجدات التي طرأت على موضوع البحث.

ثانياً- الحدود المكانية:- يقتصر هذا البحث على ليبيا، وذلك من خلال دراسة تأثير الانقسام السياسي على ظاهرة الفساد.

تقسيمات البحث:

ينقسم البحث إلى مقدمة، وثلاثة مطالب: يتناول المطلب الأول: مفهوم الفساد وأنواعه وصوره، بينما يدرس المطلب الثاني: الأسباب والآثار الناتجة عن الفساد، في حين يركز المطلب الثالث على تأثر الانقسام السياسي على ظاهرة الفساد، وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

المطلب الأول: مفهوم الفساد و أنواعه وصوره

أولاً- مفهوم الفساد:

1- المعنى اللغوي:

مادة فسد التي هي "الفاء والسين والدال" كلمة واحدة، فسد الشيء يفسد فساداً و فسوداً وهو فاسد و فسيد، بمعنى بطل واضمحل، وفسد الشيء كان غير صالح والفساد" خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً كان الخروج أو كثيراً ويضاده الصلاح، ويستعمل ذلك في النفس والبدن، والاشياء الخارجة عن الاستقامة". (أبن منظور،ص335)

أما في اللغة الانجليزية فإن أصل الفساد Corruption مشتقة من الفعل اللاتيني Rumpere أي التكسير، بمعنى تكسير قيمة اجتماعية أو قاعدة قانونية أو إدارية لبلوغ غاية معينة؛ وفي اللغة الفرنسية هناك أربعة عشر مترادف لكلمة الفساد حيث ترد أحياناً بمعنى سوء وتدهور الأوضاع (Pourrissement)، وأحياناً أخرى بمعنى الهبوط والذل والهوان (Avilissement)، وتارة أخرى بمعنى الفسوق والفجور (Immoralite)، الإغراء والإغواء (Subordination). (إسماعيل،2017. ص19)

2- المعنى الاصطلاحي:

هناك الكثير من التعريفات الخاصة بالفساد تحدث عنها العلماء والباحثين، ولكن في هذا السياق نورد التعريف الذي جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003م وهو يعني: "الرشوة بجميع وجوهها والاختلاس في القطاعين العام والخاص والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال الوظيفة والإثراء غير المشروع وغسيل العائدات الإجرامية وإخفاء الممتلكات المتأتية من جرائم الفساد، وإعاقة سير العدالة، إضافة إلى أفعال المشاركة، والشروع في كل ما سبق من أنماط الفساد". (شعبان،2018. ص5)

هذا التعريف صالح في الحالة العامة لمفهوم الفساد حيث لا يتطلب الأمر التحديد بين أنماطه المختلفة أي بين الفساد الإداري والسياسي والاقتصادي لأن هذه الأنماط في حقيقة الأمر مترابطة عملياً مع بعضها بعض.

مما سبق يمكن القول، أن الفساد هو "سلوك ضار يقوم به موظف أو مجموعة من الموظفين معاً في القطاعين العام أو الخاص مستغلاً سلطته الإدارية من أجل تحقيق مصلحة شخصية على حساب المصلحة العامة، من خلال الرشوة أو الابتزاز أو التحايل أو الاختلاس أو صرف المكافآت والعلاوات على غير مستحقها أو إعفاء بعضهم من الضرائب والرسوم المستحقة وإرساء الصفقات مقابل عرض مالي شخصي أو خدمة تقدم له، أو تبذير المال العام. (شعبان، 2018. ص5)

3- المفهوم الشرعي للفساد:

يشمل الفساد في معناه العام كل اعتداء على الأنفس والأموال والموارد، ويقول الله تعالى في كتابة الحكيم" وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد" (البقرة الآية،203)

وكذلك يشمل أكل الأموال بالباطل، حيث نهى الله سبحانه وتعالى عن ذلك في قوله" ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وانتم تعلمون". (البقرة الآية،187)

فمدلول الفساد في ألفاظ القرآن الكريم شامل لجميع أنواع الفساد وصوره، فكل المخالفات انحراف عن الطريق المستقيم، سواء كانت هذه المخالفات في مجال السلوك أو مجال الجرائم الجنائية أو الحقوق المدنية أو العامة. (هاشمي،2018. ص8)

4- المفهوم الاجتماعي للفساد:

يعرف الفساد من الناحية الاجتماعية بأنه "سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح خاصة"، كما عرف بأنه "خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة"، ومن جانب علم الاجتماع يعتبر الفساد بأنه "علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة". ويرى أبن خلدون بأن الفساد يقوم على ثلاث جوانب مرتبطة ارتباط وثيق وهي الجانب السياسي والحضاري والاقتصادي، ويعتبر الجانب الفردي هو الجانب المشترك وحجر الزاوية الذي ترتكز عليه أنماط الفساد المختلفة. (عبدالعظيم،2008. ص18)

ثانياً- أنواع الفساد:

وفي هذا السياق، يمكن التطرق عن الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين، وذلك من خلال قيام صغار الموظفين بقبول الرشوة، وفساد يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة، وهو أهم وأشمل وأخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة. (محمد، ص5)

كذلك، يدخل في نطاق الفساد الكثير من الممارسات والسلوكيات المنحرفة منها:

الفساد السياسي: ويتمثل في الحكم الشمولي وغياب الديمقراطية وحرية التعبير وتزوير الانتخابات واستخدام المال الفاسد في ذلك وكل الممارسات المنحرفة التي تمارس في هذا الشأن.

الفساد المالي: تتجلى مظاهره في الاختلاس ونهب المال العام والرشوة والتهرب الضريبي ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية والإدارية وغسيل الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات والأسلحة والتهريب وغيرها.

الفساد الإداري: ويشمل مخالفة القواعد والتشريعات والأحكام الخاصة بطبيعة كل إدارة. (جيلالي، ص3)

الفساد الأخلاقي: إن العدل والإحسان والصدق فضائل محببة لكل النفوس، بغض النظر عن ديانة أصحابها، فالفساد الأخلاقي يبدأ من الفرد وبالسكوت عنه يبدأ في الانتشار والاستشراء حتى يصبح كالداء في الهواء، ومن أهم أسباب تدهور الأخلاق غياب الوازع الديني، وتجاهل مفاهيم العدل والفضيلة والمساواة.

الفساد الاجتماعي: مجموعة من السلوكيات التي تحطم أو تكسر مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة في المجتمع والمقبولة منه، وهو يؤدي إلى التفكك الأسري، والإخلال بالأمن، والقتل والسطو، فهو يشمل جميع الممارسات التي تخالف الآداب العامة والسلوك القويم.

الفساد البيئي: وهو ما يلحق البيئة من تلف وضرر بحيث تفقد وظيفتها الإيجابية للبشرية، فالبيئة مجال واسع وحيوي لعيش الإنسان، وقد خلقها الله تعالى متناسقة بما يناسب الإنسان، تجعله يحي حياة طيبة خالية من الأوبئة والأمراض، فالفساد البيئي يؤدي إلى تحول المكونات الطبيعية المحيطة بنا إلى أخرى ضارة أو فاقدة لقيمتها وعملها كتلوث الهواء، واختلال التوازن النباتي والحيواني، وزيادة نسبة انبعاث الكربون الذي أدى إلى ارتفاع حرارة الجو. (شعبان، 2018. ص12- 14)

ثالثاً- صور الفساد الإداري:

يعتبر الفساد الإداري من أكثر أنواع الفساد خطورة بالنظر للأضرار الكبيرة التي يلحقها بالمجتمع والمصالح العامة والاقتصاد الوطني وقوة الدولة بشكل عام؛ حيث ينجم عنه الثراء غير المشروع بواسطة الرشاوي والأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية وارتكاب مخالفات ضد القوانين لتسهيل المعاملات التجارية وإبرام الصفقات وغيرها. وهو يتخذ عدة صور منها:

استغلال النفوذ: الحصول على منفعة من خلال التأثير في الموظفين الرسمين من خلال الوظيفة أو المال أو الجاه أو القرابة أو أي وسيلة أخرى لا يقرها القانون.

تقاضي العملات: يتقاضى الموظف العمومي عمولات مالية مقابل الخدمات التي يقدمها للآخرين والتي هي في الأصل من حقهم.

المحسوبية: تتعلق بتنفيذ أعمال أو خدمات لشخص أو جهة ينتمي إليها الموظف مثل العائلة أو الحزب أو المنطقة. (شراف،2018. ص4،3)

الاختلاس: "يعرف الاختلاس بأنه تحويل الموظف العام أو من في حكمه، لأموال عمومية كانت تحت يده بحكم وظيفته أو بسببها، إلى ملكية تامة يتصرف فيها وكأنه مالك لها".

الرشوة: وقد أشار أحد الباحثين بأنها: "اتفاق بين شخصين يعرض أحدهما على الآخر عطية أو وعد بعطية أو فائدة فيقبلها لأداء عمل أو الامتناع عن عمل يدخل في أعمال وظيفته أو مأموريته". (هاشمي،2018. ص10)

المطلب الثاني: الأسباب والآثار الناتجة عن الفساد

أولاً- أسباب الفساد:

إن ظاهرة تفشي الفساد لا تنبع من فراغ، وإنما تقف وراء وجودها أسباب عديدة منها:

1- الأسباب السياسية:

يُعد الفساد مشكلة سياسية، حيث ينتشر في المجتمعات التي تتصف بضعف الممارسة الديمقراطية، وفي ظل غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية وضعف الحكومة، وينتشر أيضاً، في ظل عدم استقلالية القضاء أو ضعفه أو عدم نزاهته، وهو أمر مرتبط بمبدأ الفصل بين السلطات.

فالأنظمة السياسية التي لا توجد عندها مساحة كبيرة من الديمقراطية والشفافية والمساءلة، ولا تتاح فيها حرية التعبير والرأي والرقابة، ووجود أجهزة إعلام حرة قادرة على كشف الحقائق تكون أكثر عرضه لمظاهر الفساد، إضافة إلى عدم إدراك القيادة السياسية لأهمية إصدار التشريعات التي تغلق منافذ الفساد أو المركزية الخانقة وعدم تفويض السلطة والصلاحيات أو عدم تفعيل الأجهزة الرقابية والمحاسبية ودعمها.

(رحماني، 2021. ص149، 150)

كذلك، تعود أسباب الفساد نتيجة أزمة المشروعية السياسية، وعدم الاستقرار السياسي، وغياب الثقافة الحزبية، وهشاشة المجتمع المدني، فضلاً، عن أن التطورات في الوسائل الالكترونية سهل الاتصال بين شبكات الجريمة المنظمة وجعلها عابرة للحدود، ويسر عملية انتقال رؤوس الأموال بين الدول. (إسماعيل، 2017. ص29-31)

وهناك سبب آخر له دور كبير في تفشي ظاهرة الفساد، ويتمثل في ضعف فاعلية التعددية الحزبية والسياسية؛ بسبب قلة الوعي السياسي وعدم معرفة الآليات والنظم الإدارية التي بواسطتها تمارس السلطة، وهو أمر يتعلق بعامل الخبرة والكفاءة لإدارة شؤون الدولة؛ بما في ذلك غياب المجالس النيابية (مجلس النواب) وعدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات، وعدم الرقابة والمساءلة عن أنشطة الدولة المختلفة، والانقسام السياسي، والتغيرات التي تؤدي إلى وجود موظفين لديهم ولاءات وأجندات سياسية، وعدم الكفاءة في العمل، وأيضاً عندما تكون الدولة ليس من اهتمامها مكافحة الفساد، فمن الطبيعي أن ينتشر الفساد الإداري والمالي خاصة إذا ما اقترن بعدم معاقبة الأشخاص المتهمين بالفساد.

"هذا وتلعب الحملات الانتخابية دوراً بارزاً في إضفاء ونشر الفساد، إذ تتطلب العملية الكثير من التمويل الأمر الذي يدفع السياسيين إلى اللجوء لذوي المصالح التجارية للحصول على التمويل اللازم مقابل وعود مستقبلية بجني المكاسب"؛ (صبرينة، 2016. ص227) وفي بعض الحالات يتم استغلال حاجة المواطن بشراء بطاقته الانتخابية لغرض الفوز في الانتخابات.

وباختصار، فإن الفساد يشكل تهديداً للدول التي تمر في مراحل انتقالية كالحالة الليبية، فهو أسهم في تفجر الاحتجاجات في عام 2011، والتي استهدفت المحافظة على حقوق الإنسان وكرامته، ومكافحة الفساد، ولاتزال ليبيا في مخاض مفتوح لإعادة بناء عقد اجتماعي جديد، يعزز من مفهوم الفصل بين السلطات. (أبودية وآخرون، 2014. ص6)

2- الأسباب الاقتصادية:

إن ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسات الحكومية، وعدم التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع وانخفاض الرواتب والأجور في ظل ارتفاع الأسعار، وانتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة ومحدودية فرص التوظيف وسوء التخطيط باستخدام الموارد، وتضخم الجهاز الحكومي وهيمنة أجهزة الدولة على النشاط الاقتصادي وحماية هذا النظام والابقاء عليه عادة يضعف الإطار المؤسسي لممارسة العمل في داخل النظام السياسي، حيث يؤدي هذا الوضع بطبيعة الحال إلى تفشي الفساد وتشويه السياسات والقرارات الاقتصادية سواء كان ذلك من عقد الصفقات للتسليح أو اتفاقات النفط. (سعيد، قاسم وسهاد عادل، 2014. ص7)

بالتالي نجد أن المؤسسات الاقتصادية للدولة ترتبط بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينها، [17] فتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال خلق قيود على الاستيراد ومنح الإعانات والتحكم في الأسعار وانخفاض معدلات الأجور في القطاع العام، ووجود موارد طبيعية كبيرة في الدولة تغري بانتهاج طريق الفساد، والمستوى المرتفع للميزانية العسكرية في الموازنة العامة. (العامري، ص91)

ومن الآثار المحتملة للفساد عرقلة التنمية الاقتصادية، وانخفاض النمو الاقتصادي، وتراجع إيرادات الدولة، وزيادة الأعباء والتكاليف، وانخفاض الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتراجع قيمة العملة، وزيادة حدة الازمات الاقتصادية. (رحماني، 2021. ص20)

كذلك، يمكن الحديث عن اختلاف مستوى المرتبات في القطاع العام، قد يدفع بعض الموظفين إلى تحسين مستوى دخلهم من خلال استغلال وظائفهم وأخذ الرشوة، وأن حجم الكادر الوظيفي في القطاع العام يثقل كاهل الدولة، ويؤدي إلى إهدار الموارد المحدودة، والمعتمدة على النفط فقط؛ وأن نفوذ سلطة المسؤولين الحكوميين سواء من النواب أو من الحكومة يؤدي تدخلهم في أنشطة القطاع العام إلى ظهور أشكال الفساد في صور متعددة منها: التدخل في تنفيذ واختيار العطاءات الحكومية أو تيسير المعاملات والتدخل في التعيينات وخاصة في الهيئات والمصارف، وفي السفارات وهيئة الاستثمارات الخارجية.

3- الأسباب الاجتماعية والثقافية:

تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية دوراً في تفشي ظاهرة الفساد خاصة إذا كان المسؤولين الحكوميون يفضلون أقاربهم وأصدقائهم ومجاملتهم بحيث تعطى لأقارب المسئولين الكبار الوظائف العامة التي يستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة غير المشروعة في صورة واضحة تعكس ضعف الوازع الديني وغياب الضمير. (سعيد، قاسم وسهاد عادل، 2014. ص7)

تساهم بعض النظم الاجتماعية المتوارثة في الدول النامية في وجود أبواب لحدوث الفساد خاصة في الجهاز الإداري للدولة حيث تنتشر عادات وتقاليد مثل تقديم الهداية لكبار المسؤولين للحصول على موافقتهم على أشياء غير قانونية، كما أن الولاءات العائلية والقبلية والعشائرية والجهوية والدينية، يمكن أن تؤدي إلى انتشار المحاباة والمحسوبية، وحدوث الفساد ومخالفة القوانين، فضلاً عن التغاضي عن كشف الفساد أو تنفيذ الاحكام والعقوبات على الفاسدين.

ومن الأسباب أيضاً، الثقافة الفاسدة التي يكتسبها المجتمع مثل: انتشار الثقافة الاستهلاكية حيث أن الفرد لا يهمه سوى إشباع حاجاته، ولو كان ذلك على حساب القيم والأخلاق، فضلاً عن عدم انتشار الوعي الاجتماعي بمخاطر الفساد، بحيث لا توجد هيئات فعالة تقوم بتحسيس المواطنين بخطورة الفساد. (بكراوي، 2017. ص4)

كذلك، انعدام العدالة التوزيعية يظهر في التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين الأفراد، وفي الخدمات بين مختلف مناطق الدولة، واختلال القيم الاخلاقية، وطبيعة الثقافة السياسية السلبية السائدة، والتي تشجع على الفساد. (إسماعيل، 2017. ص30، 31)

وأيضاً، "الانخفاض الكبير لعدد الأفراد المعاقبين بتهم الفساد، والتغيير الذي يطرأ على قيم المجتمع الأساسية والذي يحول السلوك الذي يُعد مقبولاً حسب المبادئ التقليدية إلى غير شرعي وغير مقبول حسب المبادئ العصرية". (العامري. ص91، 92)

4- الأسباب الإدارية:

وهي تتمثل في التمسك بالإجراءات القانونية وتقديسها، وذلك من خلال تجنب المسؤولية وظهور الموظف بمظهر من يحترم القانون ويحرص على تطبيق العدالة، إضافة إلى أن الموظف لا يقوم بأي جهد لإيجاد الحل للمشاكل المطروحة أمامه، وسوء توزيع العاملين في مختلف الأجهزة، وعدم التنسيق

فيما بينهم، وعدم مراعاة التخصص، وسوء صياغة القوانين واللوائح، وعدم كفاءة القيادة الإدارية. (بكراوي، 2017. ص2)

ثانياً- الآثار الناتجة عن الفساد:

إن تفشي ظاهرة الفساد في المفاصل الحكومية للدولة يعرقل خطط وبرامج التنمية، وتقديم الخدمات، ويوقع الخلل في الجهاز الإداري، فهو ليس مجرد قضية أخلاقية، بل أن له تأثيرات سلبية على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

1- الجانب السياسي والقانوني:

يؤدي تفشي ظاهرة الفساد إلى تدمير العملية السياسية، وعدم تنفيذ خطوات التحول الديمقراطي لأنه من العوامل التي تحول دون إقامة الديمقراطية والالتزام بمبادئها المتمثلة في محاسبة المسؤولين ومساءلتهم، فهو يضعف شرعية الدولة، والمسؤولية المؤسساتية للحكومة حيث لا يحترم القانون، ويؤدي إلى إضعاف ثقة المجتمع بالنظام السياسي. (سعيد، قاسم وسهاد عادل،2014. ص8)

وحين يتفشى الفساد، وتزداد الفجوة بين الأقلية المترفة والأغلبية الفقيرة والمسحوقة، فإن ذلك يؤدي إلى ظهور احتجاجات واسعة من قبل المحرومين والمهمشين، قد يصل الحال إلى حد استعمال العنف، وهو يعني انتشار الفوضى وانعدام الاستقرار السياسي، وقد يصل أيضاً، الفساد إلى مستوى ما اصطلح عليه في العلوم الاجتماعية والسياسية الدولة الفاشلة أو في مستوى الدولة الرخوة. (عبداللطيف وآخرون،2017. ص10)

ومن آثار الفساد أن يكون هناك تزوير في الانتخابات وانعدام الشفافية في الممارسة السياسية والبيروقراطية والإدارية، والتمويل الخفي وغير المشروع للأحزاب السياسية، وهذا دليل على أنه الإخلال المتعمد بقواعد الحياة السياسية المنصوص عليها في الدستور والمواثيق الداخلية للدولة. (أحلام،2020. ص9)

وفي بعض الحالات يتفاقم الفساد نتيجة الانقسام السياسي الناتج عن عدم التوافق بين الأطراف المتنازعة، مما يؤدي إلى تأجيل عملية الانتقال السلمي للسلطة، ويتسبب في وجود حكومات أو حكومة تسعى تحت غطاء شرعية لإثبات وجودها بالأعمال والتصرفات حتى وأن كانت مخالفة للنظم والتشريعات المعمول بها، كإبرام العقود والاقتراض من المصارف، وتقديم الدعم لبعض المؤسسات لدواعي الضرورة خارج إطار الميزانية العامة للدولة، وربما السعي لإحكام السيطرة والتحكم في مفاصل الدولة من خلال تقديم الدعم المالي لكيانات غير رسمية، كالمليشيات والمجموعات المسلحة بدل المؤسسات الرسمية المتمثلة في الجيش والشرطة، وأحيانا يكون التصرف بدون وجه حق في الإيرادات والرسوم العامة للدولة.

كذلك، يلاحظ أن الفساد يؤدي إلى فقدان شرعية نظام الحكم من حيث القبول الطوعي والاختياري من جانب المواطنين للسلطات العامة الثلاثة (التنفيذية، التشريعية، القضائية)، فالنظم التي يشيع فيها الفساد تكون عرضه لأزمة الشرعية والمشروعية وتهديد التكامل نتيجة ضعف مؤسساتها، مما يؤدي إلى فقدان الثقة بين الحاكم والمحكومين، وعدم الرضا عن النخبة الحاكمة. (إسماعيل،2017. ص65)

وفي الجانب القانوني يلاحظ أن القانون يفقد هيبته في المجتمع لأن المفسدين يملكون تعطيل القانون، وأن الجزاءات واللوائح لا تطبق ضد المخالفات الصريحة، فالفساد يكرس نظام يغفل فيه سيادة القانون بشكل كبير فيسهم في ارتفاع معدلات الجريمة نتيجة سهولة الهروب من العقاب. (عبداللطيف وآخرون،2017. ص10)

2- الجانب الاقتصادي والإداري:

ويتمثل في السياسات الاقتصادية الخاطئة عندما تؤدي إلى سوء توزيع الثروة والدخل، واستغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في النظام السياسي للاستئثار بالجانب الكبير من المنافع الاقتصادية، والتقليل من فرص وحجم موارد الاستثمار، وإضعاف جودة البنية التحتية العامة بسبب الوساطة في توزيع المشاريع على الشركات المنفذة بعيداً عن الكفاءة والجودة، ويعرقل التنمية ويحمل المجتمع أعباء مادية ضخمة، ويؤدي إلى تدني كفاءة الاقتصاد، وارتفاع حجم التهرب الضريبي، وإلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وضعف مستوى الانفاق على السلع والخدمات الضرورية. (سعيد، قاسم وسهاد عادل،2014. ص8)

أما في الجانب الإداري، فإن آثار الفساد تبرز مثلاً من خلال تراجع الإحساس بمسؤولية الوظيفة العامة وروح الإبداع والابتكار في الأعمال لضعف القانون في حماية حقوق الملكية الفكرية، وتعقد الإجراءات "البيروقراطية"، وغموض التشريعات وتعددها أو عدم العمل بها، وضمن المؤسسة لعدم اعتمادها على الكفاءات الجيدة في كافة الجوانب الإدارية.

3- الجانب الاجتماعي والثقافي:

يمكن القول، أن الفساد الإداري هو عبارة عن انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي، حيث يؤدي انتشاره إلى الإحباط واللامبالاة بين أفراد المجتمع، وبروز التطرف في الآراء وعدم تكافؤ الفرص، ويكرس التفاوت الاجتماعي، وتراجع العدالة الاجتماعية، وتدني المستوى المعيشي لأغلبية أفراد المجتمع، وتصاعد حالات العنف والانقسام، وفقدان الشعور بالمسؤولية تجاه مصلحة الوطن، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي. (سعيد، قاسم وسهاد عادل،2014. ص9)

ومن التأثيرات السلبية في الجانب الاجتماعي والثقافي تردي نظم التعليم وتدهورها، وهجرة الكفاءات واحتلال المناصب الحكومية من قبل غير المؤهلين علمياً، وتعرض قيم المجتمع وأعرافه وأخلاقيات العمل فيه إلى حالة ذهنية تسوغ الفساد وتوجد ما يسوغ استمراره واتساع مداه. (العامري. ص92)

المطلب الثالث – تأثير الانقسام السياسي على ظاهرة الفساد في ليبيا

عندما شُكل المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، عمل على صياغة إعلان دستوري ينظم المرحلة الانتقالية الثانية بتولي المؤتمر الوطني العام للسلطة عن طريق الانتخاب، ولكي يقوم بإنجاز تنفيذ المسار السياسي المحدد وفق فترات زمنية، ويسلم السلطة للبرلمان الدائم بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. (الإعلان الدستوري المؤقت،2011)

ولكن المؤتمر الوطني العام فشل في أداء دوره، وهو ما أدى عملياً إلى حراك الشارع الليبي رافضاً تمديد عمل المؤتمر الوطني، وكانت النتيجة أن انتخب البرلمان الليبي يوم 25 يونيو 2014، كبداية لمرحلة انتقالية ثالثة.

وعلى الرغم من اعتراف المجتمع الدولي بالمجلس التشريعي الجديد، إلا أن تحالف تيار الإسلام السياسي الذي نال حوالي 23 مقعد فقط، مقابل تصدر تحالف القوى الوطنية ب 39 مقعد، كما حصل المستقلون وغالبيتهم من التيار الديمقراطي على 120 مقعداً (العربية،2014) رفض تسليم السلطة

بحجة عدم صحة انعقاد مجلس النواب في طبرق لكونه مخالف للإعلان الدستوري وتعديلاته، إلى جانب عدد من المحامين حول شرعية تعديل الإعلان الدستوري "دستور مصغر" الذي أجرته لجنة أطلق عليها فبراير؛ وأن المحكمة العليا أعلنت هذا التعديل باطلاً، مما يؤدي إلى إلغاء انتخاب البرلمان الجديد. (قرار المحكمة الدستورية، 2014)

لقد صدر بيان عن مجلس النواب أعتبر فيه قرار الدائرة الدستورية التابعة للمحكمة العليا، والقاضي بعدم دستورية مقترحات لجنة فبراير لا أساس له من الصحة، ويتعارض مع القانون بما أن منطوق الدائرة الدستورية للمحكمة العليا فصل في أمر مضمن في الدستور ما يمنع المحكمة من البث فيه لأن اختصاصها ينحصر في النظر على مستوى الاستئناف في القوانين وليس الدستور. (الرواف،2014)

لهذا، ترتب عن حالة الانقسام السياسي وجود برلمان وحكومة في الشرق، وبرلمان وحكومة في الغرب، واستمر هذا الحال إلى أن تم الاتفاق السياسي، وبموجبه تم تأسيس المجلس الرئاسي الذي ترأسه فايز السراج، وبعد ذلك، شُكل المجلس الرئاسي برئاسة محمد المنفي، وحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحميد الدبيبة، ومن ثم الحكومة الليبية برئاسة باشا آغا، والمنبثقة عن مجلس النواب في عام 2022، وأن كل هذه التغييرات حدثت في ظل وجود المجلس الأعلى للدولة، وبقاء حكومة عبدالله الثني في فترة رئاسة فايز السراج للمجلس الرئاسي؛ وهو ما يعطينا انطباع أولي على عدم احترام تنفيذ القواعد الدستورية المنظمة للمرحلة الانتقالية، بمعنى غياب المشروعية التي تعني التزام القائمين على السلطة بدستور مسبق.

أضف إلى ذلك، الانقسام المؤسسي خاصة في مؤسستي مصرف ليبيا المركزي، والمؤسسة الوطنية للنفط قبل وبعد توحيدهما زادت وتيرة انتشار الفساد الإداري والمالي نتيجة الصراع والتنافس على السلطة، وغياب الرادع الأخلاقي والقانوني.

ونظراً لكون الفساد يؤثر ويتأثر بالعديد من العوامل خاصة السياسية منها وعلى وجه الخصوص تأثير أداء السلطات الثلاثة، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتحديدا الانقسام السياسي الذي أفرز حكومات متعاقبة، حيث لم تولي السلطة التشريعية أي اهتمام باتخاذ تدابير أو سياسات تحد من الفساد، رغم أن ليبيا صادقت على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في عام 2005م، وصدرت عديد من القوانين الخاصة والعامة المتعلقة بمكافحة الفساد "لاسيما قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وقانون إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وقانون الجرائم الاقتصادية وقانون غسيل الأموال وتمويل الإرهاب" (آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2010-2015) التي كان من الممكن أن يتم دراستها من قبل السلطة التشريعية لغرض وضع وإصدار قانون موحد لمكافحة الفساد يأخذ في الاعتبار كافة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية... المؤثرة في هذه الظاهرة، وبمشاركة مؤسسية ومجتمعية على حد سواء. (شعيتير،2021)

ومن المفارقات الغريبة رغم صدور العديد من القوانين الخاصة والعامة المتعلقة بمكافحة الفساد في ليبيا، إلا أن هذه المساعي انتجت واقع مغاير مؤداه زيادة وتيرة الفساد واتساع رقعته خاصة بعد عام 2014م، وإلى الآن. (قادة،2019. ص1)

بالإضافة إلى ذلك، يوجد في ليبيا "العديد من الجهات والأجهزة المعنية بمكافحة الفساد لعل أبرزها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ومكتب النائب العام وهيئة الرقابة الإدارية، وديوان المحاسبة، ووحدة المعلومات المالية الليبية". (آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)

ولكن رغم تعدد هذه الجهات والأجهزة، فإن حالة الانقسام السياسي جعلت هناك صعوبة في أداء دورها ومهامها، فعلى سبيل المثال: ورد في تقرير هيئة الرقابة الإدارية لعام 2014، أن هيئة الرقابة الإدارية تأثرت بحالة الانقسام السياسي والإداري، مما صعب من ممارسة الهيئة لاختصاصها، وذلك من ناحية عدم تعاون بعض الجهات مع اعضاء الرقابة، وصعوبة التواصل مع بعض الفروع، ونقص الإمكانيات المالية، ووسائل النقل، والمقر الملائم للهيئة، وكذلك الانقسام الذي حصل في البلد والظروف الأمنية والسياسية.

وفي الواقع، نجد أن السلطة التشريعية انغمست في صراعات وتجاذبات حزبية افقد ثقة المواطن في الدولة؛ حيث فضلت الأحزاب السياسية مصالحها الخاصة، وذلك من خلال الزج بأعضائها في الوزارات المختلفة (الشريف، 2014)،فضلاً عن صدور بعض القوانين والقرارات التي تخدم المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، وتصنيف الليبيين على أسس ومعايير الولاء للنظام السابق، والمتمثل في قانون العزل السياسي.

ولهذا يرى بعض الباحثين، أن الفساد على مستوى الهيئات التشريعية، يوصل إلى سدة البرلمان والمجالس النيابية أشخاص غير جديرين وغير مناسبين لتحمل التمثيل الصحيح للشعب، ويقلل من فعالية القرارات السياسية حتى المصيرية منها حيث يتم اتخاذها طبقاً لمصالح وأهواء شخصية دون مراعاة للمصالح العامة. (إسماعيل،2017. ص67)

وكذلك أصبحت السلطة التشريعية تعمل على تفصيل قوانين وتعديلات دستورية تعيق وصول خصمه للفوز بالسلطة، مما يشكل عائقاً أمام المصالحة الوطنية، و صدور قانون رقم 36 لسنة 2012، بشأن إدارة أموال وممتلكات بعض الأشخاص المعدل بالقانون رقم 47 لسنة 2012، الذي يجيز للسلطة التنفيذية التصرف في أموال أنصار النظام السابق وذويهم بدون حاجة لصدور حكم قضائي، لمجرد توافر شبهات فساد، وقد لوحظ أيضاً، بأن القوانين تخلو من تجريم لسلوكيات تساعد على الفساد، مثل الحظر على متقلدي المناصب الكبرى مباشرة عمل خاص بعد تركهم مباشرة لمنصب مرتبط بمنصبهم السابق. (شعيتير،2021)

يوضح مؤشر مدركات الفساد لعامي 2018 ، 2019، أن ليبيا جاءت في المرتبة 170 ، 168، بالترتيب (من أصل 180 دولة تضمنها التقرير) كما جاءت ليبيا في المرتبة 17 عربياً للسنتين المذكورتين، مما يشير بوضوح إلى تفشي ظاهرة الفساد فيها بشكل كبير مقارنة بالدول الأخرى. (بيان صحفي، 2019)

والجدير بالذكر، أن السلطة التشريعية اضاعت الكثير من الوقت، وعُطلت مهامها الأساسية بسبب تنازع الشرعية، والتدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الليبي؛ ناهيك، عن مطامع البقاء في السلطة، والاستفادة من حالة الوضع الأمني المتردي لتحقيق مصالح خاصة، وانتشار فوضى السلاح والمجموعات المسلحة خارج نطاق مؤسسات الدولة والقانون.

وكنتيجة للاتفاق السياسي الموقع في الصخيرات في عام 2015، تفاقم الفساد الإداري والمالي، ولم يُعد بإمكان السلطة التشريعية إحكام الرقابة والمساءلة على أعمال السلطة التنفيذية، وهو ما أدى عملياً إلى إحجام وتغاضي السلطة التنفيذية عن تنفيذ عدة قوانين وقرارات صادرة عن

السلطة التشريعية.

هذا، وقد تمادت السلطة التنفيذية في تعديها على اختصاص السلطة التشريعية، وذلك بتسمية مجلس إدارة جمعية الدعوة الإسلامية بالمخالفة لقانون إنشائها رقم 58 لسنة 1971، وتعديلاته، وقيام رئيس الحكومة بصرف مكافأة مالية شهرية وبدل نقدي لأعضاء مجلس النواب المقاطعين دون بيان الغرض الذي صرفت من أجله. (تقرير هيئة الرقابة الإدارية، 2015) وهذا التصرف يدفعنا إلى القول بضرورة الاسراع في إصدار دستور البلاد، لكونه الضامن الوحيد لمبدأ الفصل بين السلطات، ويحدد الاختصاصات بوضوح تام.

فمنذ بدايات عام 2014م، يمكن القول بأن البرلمان الليبي أصبح غير قادر على القيام بدوره التشريعي والرقابي، بسبب حالة الانقسام الداخلي، مما أثر بشكل سلبي على دور المجلس التشريعي وأعاق عقد اجتماعه موحداً، وأدى ذلك إلى توسيع دور السلطة التنفيذية، وفشل البرلمان في مكافحة الفساد. (أبودية وآخرون،2014. ص21)

يُعد الفساد بأنواعه المختلفة ومنها الفساد الإداري من أخطر الآفات التي لازمت الحياة الإنسانية، فهو يعني الحالة التي تحدث نتيجة الانحراف عن تأدية الواجبات الوظيفية الرسمية بفعل تأثيرات مادية أو غير مادية، إذ تتحول الوظيفة من كونها تكليف قانونياً وأمانة وطنية مقدسة إلى سلعة يتم المتاجرة بها بيعاً وشراء بممارسة الفساد وتحقيق مكاسب ذاتية أي إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة. (سعيد، قاسم وسهاد عادل،2014. ص2)

فوفق تقارير الرقابة الإدارية للأعوام 2014، 2015، 2016، يمكن ابراز تأثير الانقسام السياسي على الوزارات والجهات التابعة لها، من خلال انتشار ظاهرة التسيب الإداري، وعدم تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية، والسطو المسلح والسلب لمقرات وممتلكات الدولة، والقصور في ضبط بعض المنافذ مما أدى إلى دخول بضائع غير مطابقة للمواصفات القياسية وأخرى محظورة، وضعف مراقبة الشواطئ الإقليمية، وانتشار ظاهرة الصيد الجائر، وانتشار ظاهرة تهريب السلع ودخول مواد غير مطابقة للمواصفات الليبية مثل الأدوية والمواد الغذائية... وارتفاع الأسعار وغياب حماية المستهلك واحتكار السلع، والتعدي على الغابات والمناطق الخضراء والمخططات، والأهم في ذلك، عدم التزام الحكومة ببرنامج عملها الذي تم بموجبه منحها الثقة، وكذلك التعاقد قبل اعتماد الميزانية، وإجراء مناقلات من قطاع إلى آخر ومن باب إلى باب بالمخالفة لأحكام قانون النظام المالي للدولة.

ومع استمرار الحكومات المتعاقبة، وعدم إنجاز المسار السياسي المحدد دستورياً تأثرت كافة أجهزة ومصالح ومؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات الرقابية بحالة الانقسام السياسي الذي أدى في بدايات عام 2014، إلى عدم توحيد تقارير المؤسسات الرقابية مثل تقرير هيئة الرقابة الإدارية السنوي، وهو ما أتاح فرصة التهرب من المسألة والمحاسبة لعديد من المسؤولين الحكوميين، وذلك من حيث التصرف في إهدار المال العام، والاقتراض من المصارف التجارية لتغطية المصروفات الضرورية، والتعاقد على تنفيذ بعض المشروعات العامة دون التقيد والالتزام بالقوانين واللوائح والنظم المالية والإدارية المعمول بها في الدولة الليبية.

هذا، وقد واجهت هيئة الرقابة الإدارية صعوبة في القيام بدورها الرقابي لدرجة جعلت من رئيس الوزراء عبدالله الثني يصدر كتاب موجه إلى الوزارات التابعة له في مدينة البيضاء عام 2015م، يطلب فيه عدم التعامل والتعاون مع أعضاء هيئة الرقابة الإدارية في بادرة تنمي عن عدم الوعي والإدراك لدور الهيئة الرقابي على أعمال الحكومة والجهات التابعة لها من جهة، وتبعية هيئة الرقابة الإدارية للسلطة التشريعية من جهة أخرى. (الثني يصدر قرار...، 2020)

وعلى اعتبار أن أي مخالفة مالية تبدأ عادة بمخالفة إدارية؛ فمن هذا المنطلق جاء تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2021م، موضحاً الوضع العام المالي للدولة ونتائج المراجعة وتقييم القطاعات الحكومية المختلفة حيث كشف التقرير عن أهدار مبالغ كبيرة وعدة مخالفات ومصروفات عشوائية في كافة القطاعات والوزارات التابعة للحكومة برئاسة عبدالحميد الدبيبة، فقد قام مجلس الوزراء بصرف أكثر من 12 مليون دينار هدايا ساعات لضيوف الرئيس، فيما تم تخصيص ميزانية لشراء الهواتف النقالة لوزارة التعليم العالي بقيمة 255 ألف دينار، كما تم صرف 1,7 مليون على وجبات إفطار وغداء وعشاء لديوان مجلس الوزراء في شهر واحد فقط، إلى جانب إبرام هيئة الأوقاف عقداً ب700 ألف دينار لشراء ملابس تقليدية، وتم شراء 25 سيارة فارهة خاصة بموكب الرئيس بقيمة تجاوزت 21 مليون دينار، وأن ملكية هذه السيارات لم تسجل باسم ديوان مجلس الوزراء بمعنى لم توثق في عهدة الدولة وملكيتها، ولم يعرف أحد هوية المستفيد. (قناة ليبيا المستقبل. 2022)

ولهذا يصبح الإصلاح واجب على كل المخلصين من أجل إنقاذ الأجيال وحماية الوطن، وهذا ينبثق من عقيدتنا وثقافتنا وهويتنا المتميزة. (عبدالغفار،2022. ص4) قال تعالى "إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب". (هود الآية 88)

وأيضاً، لابد من تعميق بيئة النزاهة وتطوير الوعي بها من خلال خضوع الذين يتولون المناصب العامة للمسائلة القانونية والإدارية والأخلاقية إزاء قراراتهم وأعمالهم، وعلى الموظفين العامين سواء أكانوا منتخبين أم كانوا معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم؛ فمن واجب الذين يتولون مناصب عامة عليا الكشف أو الإفصاح عن ممتلكاتهم قبل تولي المنصب. (محمد،2013. ص7)

إن غياب وضعف رقابة السلطة التشريعية للحكومات المتتالية منذ عام 2015، نتيجة اكتساب ومجاهرة السلطة التنفيذية بالشرعية الدولية مقابل الشرعية الداخلية المتمثلة في خيارات الشعب الليبي للسلطة التشريعية عن طريق الانتخاب، بالتالي يظل التساؤل قائماً حول: هل الشرعية الدولية لها أسبقية على الشرعية الداخلية؟ وهل الديمقراطية التوافقية أجدى للمجتمع الليبي بحيث تحل محل الديمقراطية التمثيلية؟. ولكن الإجابة عن هذان السؤالين، يُبعدنا عن سياق البحث، ومن ثم فإن ما يمكن رصده أن هذا المشهد السياسي المربك جعل السلطة التنفيذية تتصرف وفق إرادتها ومصالحها حيث نراها اليوم تتوسع في الانفاق على منح الزواج، والسعي لمنح قروض السكن، وتقوم بتنفيذ بعض قرارات زيادة المرتبات لصالح قطاعات دون أخرى.

وكذلك، عدم اكتراث الحكومة بصرف المستحقات المالية السابقة، والقصور في تنفيذ بعض القرارات لعل أهمها قرار 126، لصالح أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والكليات والمعاهد العليا التقنية، وإيقاف قرارات إيفاد الطلاب للدراسة في الخارج بذريعة إعطاء الأولوية بالصرف على منح الزواج.

ولهذا، تواجه الحكومة الحالية "حكومة الوحدة الوطنية" غضباً مزدوجاً من جانب البرلمان والشارع الليبي الذي نظم العديد من الوقفات الاحتجاجية في معظم المدن، نتيجة تردي الخدمات كالكهرباء والصحة والتعليم، وتحركات السلطة التشريعية لتغيير الحكومة، (سكاي نيوز عربية- طرابلس) والتي انتهت بمنح الثقة لحكومة باشا آغا، وبامتناع عبدالحميد الدبيبة تسليم السلطة، والدخول في مرحلة الصراع المسلح بدل الحوار، والحلول السلمية. ومما يقال عن حكومة باشا آغا بأنها حكومة موسعة تشكلت على أسس المحاصصة الجهوية بدل معياري الكفاءة والجدارة في تولي الوظائف العامة في الدولة.

على الرغم من وجود الإعلان الدستوري الذي تضمن الإشارة إلى مبدأ الفصل بين السلطات، إلا أن التطبيق العملي لهذا المبدأ غير فعال حيث برز غياب التوازن في توزيع الصلاحيات بين السلطات وتغول السلطة التنفيذية (رئيس الوزراء) وهيمنتها، واستثناء رأس السلطة التنفيذية من المساءلة عملياً، وأيضاً مسؤولو العديد من المؤسسات التنفيذية التي تتبع له مباشرة، حيث يلاحظ قيام السلطة التنفيذية بتعيين مسؤولي المناصب العليا في الدولة في ظل غياب إجراءات شفافة ونزيهة، فالتعيينات في هذه المناصب تتم أحياناً وفقاً لاعتبارات الولاء الشخصي والمحسوبية السياسية أو القبلية واستبعاد أسس الكفاءة والجدارة. (أبودية وآخرون،2014. ص44)

وأما فيما يتعلق بالسلطة القضائية كنظام فرعي داخل النظام الاجتماعي يتأثر ويؤثر في البيئة المحيطة، وذلك من خلال أن الفساد ربما يؤدي إلى ضعف فاعلية نفاذ القانون، وصدور أحكام قضائية تحت قبضة مليشيات مسلحة، وإصدار لأحكام قضائية أو الامتناع عن إصدارها لأسباب سياسية، ومع هذا نجد أن السلطة القضائية في ليبيا كانت لها محاولات للتصدي للمفسدين، ولكنها تقف عند حد أوامر الضبط والإحضار، ومثالها: إصدار النائب العام الليبي مجموعة من قرارات الضبط في أواخر 2020، ضد عدد كبير من المسؤولين الليبيين بتهم الفساد واستغلال المال العام والتربح وغيرها. (شعيتير، 2021)

وخلاصة القول، أن الحد من الفساد ومكافحته بات قضية في منتهى الحيوية بدءاً من الفصل بين السلطات، ولاسيما السلطات التشريعية والتنفيذية، وكذلك بين السلطات القضائية والتنفيذية حتى يتسنى توفير وسائل مقومات المساءلة والمحاسبة، وتفعيل آلياتها علاوة على وجود قطاع إعلامي موضوعي مستقل وفاعل، وإرادة حقيقية من الدول لمحاربة الفساد الذي أصبح الآن ظاهرة دولية تتطلب تعاوناً دولياً لمكافحته، فقد قامت عدة منظمات دولية سواء من خلال خبرائها أو عن طريق تكليف هيئات بحثية متخصصة، بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بأبعاد ظاهرة الفساد، وعلى هذا الأساس توصلت منظمات دولية وإقليمية إلى بلورة العديد من الآليات القانونية لمكافحة الفساد. (جيلالي. ص10)

الاستنتاجات والتوصيات:

وفي ختام هذا البحث نصل إلى أن عدم الالتزام بالقواعد الدستورية أدى إلى الانقسام السياسي، الذي حال دون استكمال عملية التحول الديمقراطي المنشود، نتيجة الصراع من أجل السيطرة والتحكم في مفاصل الدولة منذ بدأ المرحلة الانتقالية، وأن هذا بدوره أدى إلى انتشار الفساد في قطاعات الدولة المختلفة، وأيضاً، صعب من مهام واختصاصات الجهات المعنية بمكافحة الفساد، ومن أبرزها هيئة الرقابة الإدارية في ليبيا.

ولهذا يوصي الباحث بما يلي:

1- توفر الإرادة السياسية لإنهاء حالة الانقسام السياسي، وعلى أن يكون هناك توافق ليبي بعيداً عن أي تدخلات خارجية.
2- الإسراع في إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة.
3- أن يأخذ التوافق بين الليبيين في الاعتبار ضرورة الإسراع في إصدار دستور البلاد.
4- دعم الجهات المعنية بمكافحة الفساد بالإمكانيات اللازمة لأداء دورها المنوطة به.
5- العمل على توعية المجتمع الليبي من خلال وسائل الإعلام المختلفة بمخاطر تأثير الانقسام السياسي على ظاهرة الفساد.
6- ضرورة العمل على إصدار سياسات وتشريعات تحد من الفساد ومكافحته.
7- قيام مؤسسات المجتمع المدني بدور الرقابة والكشف عن مظاهر الفساد.
8- محاسبة المفسدين الكبار قبل الصغار، وعدم منح حصانة لهم.

قائمة المراجع:

[1]- القرآن الكريم.

[2]- الإعلان الدستوري المؤقت. صدر عن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، بتاريخ 3 أغسطس 2011. الجريدة الرسمية. العدد 1، السنة الأولى، الموافق 19/2/ 2012.

[3]- أبو دية، أحمد، وآخرون.2014الفساد السياسي في العالم العربي. آمان، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة.

[4]- أبن منظور.1981 لسان العرب. دار المعارف. القاهرة، ص335.

[5]- أحلام، بلعباس. 2020 انعكاسات الفساد السياسي والمالي على الممارسة الديمقراطية في البلدان العربية- الجزائر أنموذجاً. رسالة ماجستير. جامعة زيان عاشور- الجلفة. كلية الحقوق والعلوم السياسية.

[6]- اسماعيل، نزار. 2017 تأثير الفساد السياسي على التنمية المستدامة في الجزائر. رسالة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

[7]- جيلالي، عباسة. المحاضرة 2+3: ظاهرة الفساد: مظاهرها وأشكالها وتأثيراتها. جامعة وهران 1" أحمد بن بلة"، قسم علوم الإعلام والاتصال.

[8]- شعبان، خضير. 2018 الفساد: انواعه وأسبابه وآثاره وطرق علاجه، جامعة، باتنة.- قسم الجيولوجيا، الجزائر،

[9]- عبدالعظيم، حمدي. 2008 عولمة الفساد: إداري/تجاري/سياسي/اجتماعي/ثقافي، منهج نظري وعملي. الدار الجامعية، مصر.

[10]- عبداللطيف، سامر مؤيد، وآخرون. 2017 دور البرلمان في مكافحة الفساد الإداري. جامعة كربلاء، كلية القانون.

[11]- محمد، أيمن أحمد،2013م. الفساد والمسائلة في العراق. مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق.

[12]- العامري، ابتسام محمد. ظاهرة الفساد السياسي.. أسبابها وتأثيراتها وسبل معالجتها (الصين أنموذجاً). مجلة الكوفة، العدد 7.

[13]- رحماني، جمال بوزيان. 2021 الفساد: أنماطه وأسبابه وآثاره على مجالات التنمية الاقتصادية. مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 4، العدد 2.

[14]- سعيد، قاسم علوان، وسهاد عادل أحمد. 2014 الفساد الإداري والمالي، المفهوم- الأسباب- الآثار- وسائل المكافحة. مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 6، العدد 18.

[15]- صبرينة، كردودي ووصاف عتيقة. 2016 الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي "مشكلة الإثراء غير المشروع لموظف القطاع العمومي". المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7.

[16]- قادة، شهيدة،2019. التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها: إطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد لآليات إنفاذه. مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، الجزائر، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر.

[17]- هاشمي، بوجعدار. 2018 الفساد: صوره، مخاطره، وآليات مكافحته. مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 49، ص8.

[18]- آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. تقرير استعراض دولة ليبيا" دوره الاستعراض 2010 – 2015". الفصول المستعرضة: الفصل الثالث: التجريم وانفاذ القانون، والفصل الرابع التعاون الدولي. تاريخ الاسترجاع: 29-8-2022م. نشر بموقع: www.unodc.org .

[19]- الرواف، عبدالعزيز. 2014 مجلس النواب يدفع بعدم اختصاص المحكمة العليا. تاريخ الاسترجاع: 30-8-2022م. نشر بموقع: http://alwasat.ly .

[20]- الشريف، أميرة. 2014. الإخوان في ليبيا.. معركة الرمق الأخير في طرابلس. بوابة الحركات الإسلامية. تاريخ الاسترجاع 25-8-2022. نشر بموقع: www.islamist-movemnts.com.

[21]- الثني يصدر قرار بعدم التعامل مع هيئة الرقابة الإدارية، 2020، تاريخ الاسترجاع: 2022/10/4م. نشر بموقع: https://tabadul.tv.

[22]- بكراوي عبدالله.2017 الأسباب الإدارية والسياسية والاقتصادية للفساد، جامعة أدرار. تاريخ الاسترجاع: 2020/9/5م. نشر بموقع: https://scholar.google>fr.

[23]- بيان صحفي بشأن نتائج مؤشر مدركات الفساد 2019، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، جمعية الشفافية الكويتية، 23 يناير 2020. تاريخ الاسترجاع: 30-8-2022م. نشر بموقع: www.transparency.org.kw.au-ti.org

[24]- تقارير هيئة الرقابة الإدارية في ليبيا. تاريخ الاسترجاع: 26-8-2022م. نشر بموقع: . http://aca.ly

[25]- تقرير ديوان المحاسبة 29-9- 2022م، قناة ليبيا المستقبل/HD Libya Mostakbel، Youtube.

[26]- حبس وزير الصحة ورقم صادم في مؤشرات الفساد. سكاي نيوز عربية– طرابلس، ليبيا. تاريخ الاسترجاع 27-8-2022م. نشر بموقع: www.skynewsarabia.com.

[27]- شعيتير، جازية. 2021. مكافحة الفساد في ليبيا: تعدد السياقات وشمولية السياسات. تاريخ الاسترجاع 28-8-2022م. نشر بموقع: https://defendercenter.org.

[28]- عبدالغفار، نوره. 2022م. الفساد الإداري. تاريخ الاسترجاع: 19-8-2022م. نشر بموقع: https://nmabdulghaffar.kau.edu.s.

[29]- قرار المحكمة الدستورية بعدم دستورية الفقرة (11) من المادة (30) من الإعلان الدستوري بموجب التعديل الدستوري السابع. تاريخ الاسترجاع 30-8-2022 م. نشر بموقع: https://security-legislation.ly.

[30]- ليبيا: هزيمة مدوية للتيارات الإسلامية. العربية. 22 يوليو 2014. تاريخ الاسترجاع 30-8-2022 م. نشر بموقع: www.alarbiy.net.

[31]- محمد، سعاد عبدالفتاح. الفساد الإداري والمالي في العراق. تاريخ الاسترجاع 19-8-2022م. نشر بموقع: www.aman-palestine.org.